

## مصر

«تعبني معاك يا فضيلة الإمام». العبارة التي توجه بها عبد الفتاح السيسي إلى أحمد الطيب أظهرت رأس جبك جليد الخلافات بينهما، التي تتجاوز «الطلاق الشفهي». أثارت هذه المسألة توتراً بين نهجين جمعهما هدف نظري مشترك، يتمثل في «تجديد الخطاب الديني»، بقدر ما أبعدهما الهدف نفسه، في سياق التطبيق، لجملة أسباب، قد يكون أبرزها رغبة المؤسسة الدينية العريقة في الحفاظ على ما تبقى من مساحات خاصة، تقلصت نتيجة عوامل عدة، أبرزها دخول السلطة السياسية الحيز الخاص بها. ولكتّ ثمة أسباباً أخرى من شأنها أن تدفع العلاقة إلى حافة صدام، قد يبدو مستبعداً في الوقت الحاضر، وإن كان البعض يطرح سيناريوات غير مطمئنة بشأن احتمال وقوعه

# الرئيس والإمام صراع على «النفوذ»



كان طبيعياً أن تثير توجهات السيسي رأس المؤسسة الدينية الأكثر عراقية (أرشيف - اف ب)

«الثورة الدينية» بنفسه، ومن هنا جاء اختياره لرجل دين أزهري شاب، هو أسامة الأزهري، مستشاراً للشؤون الدينية، وراحت تطفو بين الحين والآخر اقتراحات، عبر جهات

مدنية الدولة المصرية، باعتبار أن «الدولة الدينية غير موجودة في الإسلام». ونماهياً مع أسلوبه في الحكم، بدأ السيسي راغباً في تطبيق تلك

المصري من الأفكار الدخيلة عبر خطاب ديني مستنير، ومطالبتة علماء الدين بتفسير الإسلام بما يواكب العصر، وصولاً إلى الحديث عن «ثورة دينية» مع التشديد على

لا يُفسر حضور شيخ الأزهر وحده بغير محله.

لكن الأشهر اللاحقة على هذا الحدث المفصلي في تاريخ مصر كشفت عما هو أبعد من مجرد شكليات.

في أولى إطلاقاته الإعلامية، بعد منحه لقب مشير، وترشحه لرئاسة الجمهورية، لم يفت السيسي أن يكشف عن بعض من اقتناعاته الدينية، التي تتجاوز تلك الدمغة البارزة على وجنته، والتي يدل بها البعض للإشارة إلى الالتزام الديني، وهي نفسها التي جعلت البعض يعتقد أن السيسي رجل «الإخوان» حينما عينه مرسي وزيراً للدفاع بعد موجة الإقالات الشهيرة في صفوف المؤسسة العسكرية والتي شملت خصوصاً المشير حسين طنطاوي، والفريق سامي عنان.

في حوار مع الإعلاميين إبراهيم عيسى ومليح الحديدي، أسهب السيسي في شرح رؤيته للدين، من باب الإشارة إلى نشأته في حي الجمالية، قلب القاهرة الإسلامية، الذي لا يزال محافظاً على بعض من التقليد الديني المصري المتسامح، مطلقاً في الوقت نفسه فكرة، ربما تفسر جذور الأزمة القائمة حالياً بين الرئاسة المصرية ومشيخة الأزهر، والتي بلغت مستوى متقدماً، على خلفية الموقف من «الطلاق الشفهي».

في تلك المقابلة، قال المشير - المرشح حينها - إن «الخطاب الديني في العالم الإسلامي بالكامل أفقد الإسلام إنسانيته»، وإن «الأمر يحتاج منا، ومن كل الحكام، أن يراجعوا مواقفهم لأننا سنقف أمام الله سبحانه وتعالى، وسيسألنا: كيف قدموني للناس؟». وحين قاطعه إبراهيم عيسى بسؤال «وهل يجب أن يكون الحاكم داعية؟»، أجاب: «ليس داعية، ولكنه متنبه ومسؤول».

وفي لقاءاته وخطاباته اللاحقة، لم يفوت السيسي فرصة إلا وتحدث عن تلك القضية، متدرجاً من الحديث عن ضرورة تحصين المجتمع

### وسام متى

كان المشهد معبراً يوم الثالث من تموز عام 2013. وزير الدفاع، المعين من قبل محمد مرسي، كان قد طلب للثو من شيخ الأزهر أحمد الطيب، وبابا الأقباط تواضروس الثاني، ورئيس المحكمة الدستورية (الرئيس الانتقالي لاحقاً) عدلي منصور، والمعارض البارز محمد البرادعي، الحضور إلى مقر وزارة الدفاع للإعلان عن عزل الرئيس «الإخواني» في اليوم الثالث من التظاهرات الحاشدة ضد «حكم المرشد».

بدأ إصرار السيسي، حينها، على إدخال كل من الطيب وتواضروس



### لا يفوت السيسي فرصة إلا ويتحدث عن تجديد الخطاب الديني

### شهدت الفترة الماضية تباينات حادة بين المؤسستين إزاء الكثير من القضايا



في المشهد مبرراً، أقله من الناحية الشكلية، فالحديث كان يدور حول تدخل للجيش المصري ضد نظام «إسلامي»، والكل يعيش رهاب «حرب أهلية»، بعد لجوء الإسلاميين إلى العنف، في مواجهة الموجة الثورية.

تلك الأجواء العصبية، تطأبت بطبيعة الحال ما يشبه الغطاء الديني من أعلى مرجعية إسلامية في العالم، لتحرك الجيش المصري، وتوجيه رسالة أخرى للأقباط، مفادها أن «العهد الجديد» يقر بكونهم «الجناح الثاني الذي يخلق به الوطن»، إيداناً بتغير السياسات تجاههم مقارنة بما كانت عليه الحال خلال حكم «الإخوان»، وحتى

## الأزهري خلفاً للطيب؟

تقاعده فلا يكون قبل سن 80 عاماً، أي بعد تسع سنوات في حالة الشيخ أحمد الطيب.

وبالرغم من حظر الدستور المصري عزل شيخ الأزهر، فإن المنادين بإقالته يتدرون بوجود قانون «عزل رؤساء الهيئات المستقلة والجهات الرقابية» الذي أقره السيسي أخيراً.

وبالإضافة إلى نشاطه في مجال خطة الرئيس السيسي لتجديد الخطاب الديني، تردت معلومات أخيراً بشأن دور يقوم به في المصالحة مع «الإخوان»، ولا سيما بعد سلسلة زيارات قام بها للسجون.

ولكن الباحث في الشؤون الدينية كمال حبيب يستبعد ذلك، موضحاً أن تلك الزيارات هي في الواقع تقليد قديم لجأت إليه السلطات المصرية، منذ أيام الرئيس جمال عبد الناصر وأنور السادات، وهو يقوم على إرسال شخصية محل ثقة لإعطاء محاضرات تثقيفية للعناصر المتشددون في السجون، موضحاً أن التحركات المتصلة بـ«المصالحة»، إن وجدت، لا تكون عبر شخصية مثل أسامة الأزهري، بل من خلال أجهزة الأمن.

من جهته، يقول الباحث أحمد بان إن «أسامة الأزهري أبدى قدراً كبيراً من الاستنارة، ولكن من غير الممكن التعاطف مع أي عالم أزهري يدخل ضمن نطاق السلطة السياسية إلى هذا العمق». ويشير بان إلى أن «الأزهر يضم كفاءات كبيرة، وعلماء كباراً، وبالرغم من أن أسامة الأزهري شاب واعد، فإنه غير قادر على قيادة هذه المؤسسة أو الدفع باتجاه إصلاحها بسبب قربيه من السلطة السياسية إلى هذا الحد».

في خضمّ الأزمة القائمة بين رئاسة الجمهورية ومشيخة الأزهر، يتردد كثيراً اسم أسامة الأزهري، مستشار الرئيس للشؤون الدينية، حتى أنّ بعض وسائل الإعلام تتحدث عن كونه الخليفة المحتمل للشيخ أحمد الطيب.

وأسامة الأزهري خطيب ومحاضر أزهري، ولد في الإسكندرية عام 1976، ونشأ في سوهاج في صعيد مصر، حيث توجه لحفظ القرآن، وتلقى دراسته الأكاديمية الرسمية الأزهرية، وكتب على طلب العلوم الشرعية وغيرها من خلال ملازمة ومرافقة كبار علماء الأزهر، وعدد من علماء الشام واليمن والمغرب العربي.

ويُعدّ من أبرز العاملين على نشر الفهم المستمد من التراث ومفاتيحه ليحتوي الواقع المعاصر، بداية من خلال خطب الجمعة في «جامع السلطان حسن» في القاهرة، مروراً بمحاضراته الفقهية، وصولاً إلى موقعه مستشاراً رئاسياً.

ولعل اقتراب الأزهري من السيسي جعله محطّ أنظار الكثيرين، حتى باتت التسريبات شبه اليومية، في خلال الفترة الأخيرة، تزعم وجود نية منيئة لتوليته على مشيخة الأزهر خلفاً للشيخ أحمد الطيب.

الجدير بالذكر أن قانون الأزهر الذي أقرّ في كانون الثاني عام 2012، يُكسب الإمام الأكبر حصانة كبيرة، إذ ينص على انتخاب شيخ الأزهر، من قبل هيئة تتضمن 52 عضواً في هيئة العلماء (بينهم أعضاء غير مصريين)، ويكون انتهاء خدمته ببلوغه سنّ الثمانين. وهو غير قابل للعزل. أما